

## عن أي ديمقراطية تتحدثون -9- 'خرافة' العوائق الثقافية ضد الديمقراطية في دار العروبة والإسلام

21-10-2004

**ومن هذا المنطلق يجب أن نعترف للعنصريين ولأنفسنا، أننا لا نتوقّر فعلا على الأرضية الثقافية لبناء مؤسسات ديمقراطية ثابتة وراسخة الجذور، ممّا قد يعني استحالة البناء أو سرعة تهاوي ما قد نبنيه يوما. لكن على خصومنا الاعتراف بأن الأمور أعقد من هذا بكثير وأنّ عليهم أن ينتبهوا للغصن الذي في عينهم قبل أن يسخروا من القشة التي في عيننا.**

### بقلم د . منصف المرزوقي

بداية يستحيل وجود الديمقراطية في غياب الديمقراطيين كما يستحيل تصور الديمقراطيين بدون جملة من السلوكيات أساسا في علاقتهم بالشأن العام، فإذا مارس "الإنسان الديمقراطي" السلطة مارسها بعدل واعتدال وإضعا نصب عينيه دوما أنها وظيفة اجتماعية وليست غنيمة حرب. أما إذا مورست عليه تسلطا فإنه ينتصر لحقوقه وحرياته، وإن مورست عليه قانونا فهو لها السميع المطيع. أما "الإنسان الاستبدادي"، فإن مورست عليه السلطة قهرا وظلما سكن وخنع وجبن ووافق واستسلم، وإذا وصل إليها طغى وتجبر، لا يمارسها إلا تسلطا وانتفاعا، وهو دوما ذلك الأسد - النعامة الذي لا يعادل قسوته في السلطة إلا جنبه وهو خارجها. ومن هذا المنطلق يمكننا قراءة طبيعة علاقة السلطة المهيمنة داخل الأسرة والمدرسة والإدارة والمصنع في وطننا العربي لنكتشف بسهولة أن "الإنسان الاستبدادي" هو القاعدة في كل المستويات.

فأينما وليت الوجه لا ترى سوى نموذجا مصغرا للمستبد القابع فوق عرش السلطة السياسية، مما يعني أن تصرفات هذا الأخير ليست سوى تضخيم وتعزيز وتصعيد لما هو موجود في شتى مستويات القاعدة الاجتماعية. هذا الموجود هو نوع أو آخر من التسلط المرتكز على تضخم الأنا والشخصنة والإيمان بوجود درجات فاصلة بين البشر مما لا يسمح باعتبار الآخر ندا ومسئولا، حتى وإن ارتبطنا به بعلاقة قوية مثل الزواج أو البنوة، فما بالك إذا كان غريبا عنا وبعيدا. يعطي هذا التصوّر صاحب اليد العليا الحق المطلق في التصرف في صاحب اليد الدنيا لا رادع سوى ما يظهره الآخر من مقاومة. هذه السلطة الهرمية لا تمارس إلا بشكل أو آخر من العنف ومن ثمة تولّد دوما تصرفات لا تخرج عن الخنوع وملحقاته ثم التمرد ومشتقاته.

أما أخطر ما في الأمر فهو أن التحوّز داخل هذه العلاقة ليس في كسر الاستبداد وإنما في التداول عليه. هكذا يخلف الابن أباه على رأس العائلة أو المصنع ليعيد إنتاج نفس المواقف والتصرفات، هكذا تخلف البنت أمها وحمايتها في لعبة القسوة والخنوع. هكذا يخلف المعلّم السيد المدير في الطريقة الشخصية للتحكم في شؤون المدرسة الخ .... ومن نافلة القول أن مثل هذه المواقف والتصرفات هي نتاج تاريخ عميق الجذور أنتج ايدولوجيات التشريع والتبرير وسوّقها عبر النظام التعليمي وثقافة العائّة. ترى ذلك واضحا في الأمثال المشجّع على تداولها مثل "رجل كألف وألف كأف" أو "إنما العاجز من لا يستبد" أو "العصا لمن عصى" أو "ألف سلطان جائر خير من ليلة دون سلطان" الخ ..

ماذا الآن عن "الإنسان الديمقراطي"؟ إذا اعتبرنا بعض المؤشرات الدالة على وجوده كالتعامل مع المنظورين باحترام، واعتبارهم أصحاب حق ورأي وكرامة ومسؤولية، فإنه لن يصعب علينا القول أن مثل هذه العلاقة، على رأس العائلة والمصنع والإدارة والمدرسة، شاذة تحصى ولا يقاس عليها. قد نعتقد أننا سنعثر على الكنز النادر في صفوف المعارضة، خاصة الديمقراطية منها. يا للهول! سنكتشف أنّ الأحزاب والجمعيات الديمقراطية نفسها تعجّ بأنصاف الديمقراطيين وأحماسهم وفي بعض الأحيان بأناس ضلّوا طريقهم وجاءوا لهذه الأحزاب والمؤسسات ليخربوها بعقلية لم تتغيّر إلا في مستوى الشعارات، كأن فضلا تاما وقع بين المستوى الذهني الذي يردّد الأفكار والمستوى الباطني الذي يحرك المواقف والتصرفات.

وفي هذه الحالة يتساءل البعض عن حسن نية، وغالبا عن سوء نية، عن حظوظ الديمقراطية في مجتمعاتنا ونحن بمثل هذه "الثقافة الاستبدادية". أليس وضع مؤسسات سياسية ديمقراطية في أي مجتمع، دون وجود الدعامات الفكرية والتصرفات الأخلاقية لها، بمثابة البناء على الرمل؟ من أين للعرب والمسلمين القدرة على تشغيل مؤسسات البنى الفوقية كما يقول الماركسيون وبناهم التحتية تنضج بالاستبداد؟ هل من الممكن أن تكون نظرة العنصريين الغربيين لنا صحيحة وهم يقرّون بعدم قدرتنا على تشييد بناء لا نملك له أساسا؟

قد يفاجأ البعض بإجابتي لأنها نعم. هم محقون في التهمة ولكن.....

\*

ثمة فح لا يجب أن نقع فيه: محاولة تجاهل هذه الإشكالية أو التنقيص من أهميتها أو الركون إلى سبّ من يشهرونها في وجوهنا. حقّا نحن نعلم أحسن العلم أنها تدخل في إطار نظرة عنصرية، لكن هذا لا يبرر أن نهرب منها بل بالعكس، يجب أن نقول للعنصريين ولأعداء العرب والمسلمين: من فضلكم دلّونا على عيوبنا ونواقصنا فعين السخط هي التي تبدي المساوئ، ونحن بأمس الحاجة لعين سخطكم هذه حتى نتبين كل نواقصنا، وسترون أننا سنجد استعمال هذا النقد ولو كان لا يبغي الإصلاح وإنما تخريب معنوياتنا وتسليمكم مفايد أمورنا. إن أحسن ما نفعله بعد تسجيل كل ما تفضلت به عين السخط، هو وضع كل المعلومات الهامة التي تحضّلتنا عليها لتمحيصها وفرز الغث من السمين. أما الغث فكل ما يعيق بالكره والتجنّب والجهل والغرور. أمّا السمين فكلّ ما يتعلّق بالتنخيص الصحيح لمناطق الضعف في تفكيرنا وتصرفاتنا. إنّ الهاجس الذي يجب أن يحرّكنا دوما هو كيف نعطي لخياراتنا السياسية والاجتماعية كل الحظوظ لتصل إلى القدر الأقصى من الفعالية في جريها وراء أهداف نبيلة .... لأن ما وصلنا إليه من عجز مشين هو ثمّن لا فعالية مؤسساتنا ونظمنا، هذه اللافعالية الناجمة، من بين العديد من الأسباب، عن رفض النقد أيا كان مصدره ومن ثمة تفويت

فرص الإصلاح والتطور فالحياة الأرقى.

لنتذكر قول الشاعر

عدائي لهم عليّ فضل ومثّة  
هم بحتوا في زلّتي فاجتنتها  
فلا أذهب الله عني الأعدايا  
وهم نافسوني فاكتسبت المعاليا

ومن هذا المنطلق يجب أن نعترف للعنصريين ولأنفسنا، أننا لا نتوقّر فعلا على الأرضية الثقافية لبناء مؤسسات ديمقراطية ثابتة وراسخة الجذور، ممّا قد يعني استحالة البناء أو سرعة تهاوي ما قد نبنيه يوما. لكن على خصومنا الاعتراف بأن الأمور أعقد من هذا بكثير وأنّ عليهم أن ينتبهوا للغصن الذي في عينهم قبل أن يسخروا من القشة التي في عيننا. إن المعجيين بأنفسهم من أصدقائنا الغربيين أو من العرب الراكعين أمام الثقافة الغربية، ينسون بسرعة وضع الأمور في سياق تاريخ يرجع في جزئه الموثق إلى عشرة آلاف سنة على الأقلّ. كم منهم يتذكّر (مع ما يعنيه الأمر من تواضع وتأنّي في الحكم على دوام الحال) أنّ عمر الديمقراطية في هذه المجتمعات لا يزيد عن مئتي سنة بالنسبة لبريطانيا، وثلاثين سنة بالنسبة لاسبانيا والبرتغال، أن بلدانا عربية في الثقافة الفنية والعلمية مثل ألمانيا وإيطاليا وروسيا قدمت للعالم أشيع أنواع الدكتاتوريات، أن الشعب الفرنسي تأقلم بسرعة مذهلة مع نظام الماريشال بيتان في الحرب العالمية الثانية. أما رائدة الحرية والديمقراطية، حسب زعمها، الولايات المتحدة الأمريكية، فقد يتضح يوما للمؤرخين أنها بدأت انحدارها نحو النظام الاستبدادي في نهاية القرن العشرين ليتسارع الأمر على امتداد القرن الواحد والعشرين منتهية إلى شكل أو آخر من نظام Big Brother الذي تتبأ به الكاتب الكبير "جورج أوروال". إنّ ظاهرة "الإنسان الاستبدادي" بما هي علاقة التسلط بين الأديمين، ليس خاصية ثقافية يتميّز بها العرب والمسلمون، وإنما الحالة الغالبة على مّر التاريخ وفي كل المجتمعات البشرية، إن كلفنا أنفسنا عناء النظر للأمور والمحكّ زمن المؤرّخين لا زمن الصحافيين. لا أدلّ على ذلك من دوام العلاقة وصلابتها واستعصائها على الكسر رغم تعدّد الثورات، ممّا يعني أنّ هناك خصائص قارّة تتشارك فيه كل المجتمعات البشرية، تتراجع هنا وتنتصر هناك...دوما بصفة مؤقتة. لماذا؟

\*

ثمة تجربة علمية مثيرة لا بدّ لكلّ منظرٍ للشأن السياسي أن يفكّر فيها مليا وهي كالآتي: إذا وضعت سنّة فئران في دهليز مع كمية قليلة من الجبن خلف حواجز عدّة تفرض الصراع بينهم للحصول على الغذاء، فإن الوضعية ستفرز بسرعة تنظيما اجتماعيا يتشكّل من "سبّدين" يستحذان على جلّ الغنيمة، ومن "عبدن" في خدمتهما، ومن "متمرد" لا يعمل إلا لحسابه الخاصّ ومن "مستضعف" يعيش على الفتات والصدقة. والآن خذ سنّة "سادة" تأخذهم من عينات مختلفة. المفروض أن يتقاتلوا إلى أن ينقرضوا جميعا حيث لا يقبل كل سيد إلا بالسيادة أو الموت. خطأ! ها قد عادت نفس التركيبة: أي سيدان وعبدان ومتمرد ومتمسؤل. خذ الآن سنّة مستضعفين، ربما تنتظر منهم وقد عرفوا كلّهم ذلكّ العبودية أن يفرزوا "مجتمعا أخويا". خطأ من جديد! هم سيلبسون داخلهم كذلك سيدان وعبدان ومتمرد ومتمسؤل. ولقائل أن يقول وقد اشتتمّ مني سوء النية أن الأديمين ليسوا فئراناً. إن أفضل وسيلة للتخلص من هذا النقد المزايذة عليه بالقول أن الفئران هم الذين يطهرون خصائص كنا نعتقدها آدمية بحتة. من يستطيع إنكار تورّع الأديمين في كل مجتمع إلى سادة وعبيد ومتمردين ومتمسؤلين؟ من يستطيع إنكار سرعة رجوع أي مجتمع قام بالثورة إلى النموذج القديم؟ ففي روسيا وصين نهاية القرن حدث ما حدث في فرنسا القرن الثامن عشر: عادت كل الثورات إلى قواعدها غير سالمة، تجدد المنكر الذي حاربه حتى ولو حصل شيء من التحسين. ففي كل مرّة أعيد تشكيل المجتمع الهرمي بسادته وعبيده ومستضعفيه ومتمرديه ومتسؤلّيه.

لو حللنا تصرّفات الفئران أو بشر ما بعد الثورة، لما استطعنا القول أنها لا تنطلق من قيم وإنما أنها تنبع من قيم كل الأنظمة الاجتماعية البدائية الحيوانية منها والأدمية: القوّة، الغلبة، التسلط العدواني، الدوس على ما نسمة العدل والكرامة وكل هذه القيم الكبرى التي لا تكتسب أهميتها إلا إذا كانت تعيننا مباشرة..وقف المتنبّي عند لب المشكلة في بيته الشهير:

والظلم في شيم النفوس فإن تجد  
ذا عفة فلعلّة لا يظلم

وفي لغة هذا العصر وعلمه، يمكن ترجمة "شيم النفوس" إلى الطبيعة البشرية في مفهومها البيولوجي، الوراثي، الغرائزي الحيواني، الذي تتحكم فيه الجينات والهرمونات. هذا الجزء من طبيعتنا هو الذي تلخصه كلّ الأديان والأساطير في مفهوم الشيطان، هذا الكائن الذي نفضّل أن نحلّه كلّ نواقصنا وخطايانا وأن نرمي به خارج الذات حتى لا نضطرّ للاعتراف بأنه جزء ممّا ثابت ومهيكل. لا يجب أن ننسى في آخر المطاف، أن الأديمين كائنات طبيعية تنتمي إلى العائلة الكبرى للثدييات التي تضم قردة الشمبانزي والأورنج والغوريلا. إنّ هذه الأجناس تقاسمنا 98% من الجينات المحمولة على صبغيات خلايانا، كما تقاسمنا التصرفات الأساسية ومنها الحياة العائلية والاجتماعية والتنظيم المبني على السلطة الهرمية المطلقة وسيادة الأقوياء. ومن هذه الأسس الغرائزية يستمد النظام الاستبدادي قوته. هو بدائي بالمعنى الأول للمصطلح أي أنه نظام بداية التاريخ بل بداية الحياة الاجتماعية، التي ترجع بنا إلى مئات الآلاف من السنين. لا غرابة أن تكون المواقف والتصرفات الاستبدادية بهذا العمق وهذا الثبات وخاصة بهذا الانتشار. لقائل أن يقول أنني نشرت الغصن الذي أجلس فوقه، فللتدليل على أنه ليس للعرب والمسلمين قابلية أكثر من غيرهم للاستبداد، عمدت هذه الخاصية على كل البشرية، فلماذا نحاول غرس الديمقراطية إذن في وطننا العربي بما أنها نظام غير طبيعي وبالتالي مؤهل للاختفاء أينما وجد كحدث طارئ في مرحلة قصيرة من تاريخ هذه الأمة أو تلك

لنعد إلى بيت المتنبّي متسائلين عن مختلف معانيه. لماذا نشتمّ من الشاعر إدانته للظلم وكيف نفهم محاولة الإنسانية المتواصلة في النضال ضدّه والاستماتة في محاولة اجتثاثه؟ ألم يقف المتنبّي عند ويل للمصلين؟ ألم يصف نصف الكأس الفارغ والحال أن هناك وصفا لنصف الكأس الملآن؟ هل نجانب الصواب لو عارضنا البيت الشهير ببيت لم يتعلّى به أحد من نوع:

العدل في شيم النفوس فإن تجد  
ذا زلّة فلعلّة لا يعدل.

من البديهي أنه لو لم يكن العدل أيضا من شيم النفوس لما استطعنا أن نفهم توقنا له وبحتنا الدائم عنه ووضعنا لكل المؤسسات الممكنة لحمايته. ولو كانت طبيعتنا متشكلة من الظلم وحده لبقينا على تصرفات الفردة. ولو كانت طبيعتنا العدل وحده، لتحققت المدينة الفاضلة بصفة تلقائية طبيعية دون أن يحتاج أحد للحلم بها أو للتظير لها. الإشكالية الكبرى هي ازدواجية طبيعتنا التي تجعلنا نتوق للعدل ولا نتورع عن ممارسة الظلم، وما أن نمارس الظلم حتى تتحرّك في ألف مستوى آليات الاحتجاج والتصحيح. إن القصيدة الأولى لكل الأجناس الحية ومنها الأدمية هو البقاء في خصمّ عالم لا يرحم ضعفا ولا يقبل بعاجز. أمّا السلاح الأوّل في

معركة الوجود هذه فهي القوة ولو بترتباتها السلبية مثل التسلط والهرمية لأنَّ إيجابيات التنظيم تغطي على سلبياته. من هذا المنظور يمكن القول أن ما نسميه الغريزة أو الطبيعة ليست سوى إستراتيجية لا هدف لها سوى الانتصار في صراع البقاء. لكن التوجه المعاكس الذي نختره في مصطلح الحصار هو أيضا إستراتيجية للبقاء لا تقل أهمية عن إستراتيجية الغريزة.

قلنا إنَّ الأدمي كائن طبيعي يشارك الشمبزي بنسبة 98% في الجينات التي تصوغ كل كائن حي. لكنه يختلف عنه في حجم الجماعات التي يمكن أن يشكّلها ويعيش داخلها وما تفرضه من علاقات متصاعدة التعقيد. فالقردة لا تبني مدنا مثل نيويورك، لا تصرّف مجتمعات متعدّدة الأعراق والديانات والأحزاب السياسية. هي لا تدير مؤسسات إنتاج الفكر والمادة والقيم والجمال كما يضطرّ لذلك الأدميون. يكتشف الأدميون بسرعة وهم يصارعون من أجل البقاء أن العدل بما يحقّقه من تعاضد وتكافل أكبر بين أطراف المجموعة، يوفر فرصا أكبر للبقاء الجماعي والفردى من الظلم، وهل هناك ما يهدّد البشرية إلى اليوم أكثر من استبعاد الإنسان للإنسان؟ لا غرابة أن يحاول البشر منذ بداية التاريخ التخلّص منه أو على الأقلّ تحجيمه. ها هم بينون الحضارة بما هي جملة من المواقف والسلوكيات التي تتعارض مع ما تلمبه الغرائز البدائية بعد أن تبين لهم أنها بوليفية إضافية للتأمين على الحياة أهمّ من شرعية الغاب. لكن ثقل الماضي وحضور ذكره الكثيفة في الحاضر وتعقيد الواقع، يجعل الفصل بين الخيارين صعبا بل يصحّ تجاوزهما هو القاعدة، وكأنّ هناك داخل المجتمع اتفاق ضمني على أنه من الأفضل على الأقلّ لبعض قطاعات المجتمع، أن توجد إستراتيجيتان للبقاء بدل من واحدة. فإن فرضت الحاجة الظلم، هرعنا للظلم لا نأبه لما يتردّد حول الفدح فيه من كلام مجوح. لكن إن كان أداء العدل أحسن في الحفاظ على مصالحنا، فإننا نصير للعدل جنودا بواصل.

ومن نافلة القول أن تجاور الشيء وتقبضه داخل الشخص الواحد والمجتمع الواحد والأدمية الواحدة، أمر بالغ الصعوبة حيث سنرى صراعا متواصلا بين التوجهين. هذا الصراع هو المحرّك الأساسي لتاريخ البشرية خاصّة إذا وضعناه في إطار ضغط المحيط المتواصل على هذه البشرية. فمؤدّة تنتصر قوى الطبيعة لأن ظروف المحيط لا زالت تفرض تغليب القوّة ولو بثمن الظلم. تارة أخرى يصبح الظلم الخطر الأكبر الذي يهدّد تماسك ووجود المجتمع فتتغلب قيم الحضارة وهكذا دواليك إلى اليوم. والقاعدة الغالبة هي أن التاريخ الإنساني لم يحسم بعد أي كفة سترجح. قد يصبح الأمر محسوما، لكن في مستقبل قريب، حيث قد تفرض علينا تغييرات المحيط العودة للهمجية أو على العكس سنتنج البشرية في كبح جماح غرائزها وتطويع محيطها ووضع دعائم مجتمع إنساني وليس "حيواني إنساني" كما هو الأمر حاليا، فتنصر الحضارة وتصبح الحياة نعمة لا نقمة على جنس بشري شاء حظه العائر أن تتداخل فيه طبائع القردة والآلهة. وعن هذه الازدواجية يتشكّل تباين الابدولوجيات الحاملة لهذا الخيار أو ذاك بما هي تنظير وتبرير ودعوة إلى تفضيل هذا التوجه بدل ذاك، معنى هذا أنّك ستجد داخل كل فرد وأمة "ثقافتان": الأولى ويمكن تسميتها "ثقافة الطبيعة"، قاعدتها الغريزة، تنطق باسمها الابدولوجيات الفاشية، لا تمارس السلطة داخلها إلا على شكل أو آخر من التعسف، خيار القرار فيها الأسرع والأسهل والأخطر.

أمّا الثانية فهي ما يمكن تسميتها "ثقافة الحضارة". هي التي تنتج الديمقراطية، قاعدتها العقل والقيم، لا تمارس السلطة داخلها إلاّ سلما وتوافقا، خيار القرار فيها الأصعب والأطول لكنه الأضمن. والقاعدة العامّة كما رأينا، تجاور التوجهان واحد على الركب والآخر وراء الأستار. هكذا تجد دوما تيارا ثوريا داخل أشدّ المجتمعات محافظة، وتيارا محافظا داخل أكثر المجتمعات الثورية، والصراع على أشده بينهما على امتداد التاريخ. هكذا تجد أنّ الثقافة الغالبة ليست ثقافة الأغلبية وإنما ثقافة الغالبين فرضت على الأغلبية بالقوة. هذا ما يجعل انتصارها مؤقتا ورهن موازين القوى. هذا ما يجعل غرور المنتصرين دوما مزيجا من السذاجة وقصر النظر، مآله الصحوة المؤلمة على واقع بشري ما زال بعيدا عن نقطة توازنه.

\*

إن من شأن هذه القراءة إعادة طرح الموضوع الذي يشغلنا برمته حيث لم يعد من الإشكال أن يتواجد عندنا "الإنسان الاستبدادي" بكتافة وأن يغيب "الإنسان الديمقراطي"، بما أن هذا هو الأمر الغالب في كل الشعوب. إنما الموضوع استراتيجيات كسر شوكة ثقافة الاستبداد وجعل "الإنسان الاستبدادي" في مجتمعا يوما ما هو الأقلية. إن هدفنا الحقيقي في ظلّ الازدواجية الهيكلية لشيم النفوس، هو إطالة عمر "عصر الحضارة" يوم ننجح في تدشينه ووضع القنابل الموقوتة في وجه "عصر الغرائز"، لأنه عائد لا محالة كما تعود الآفات الطبيعية.

إن هذا التحليل "المتشائل" حسب التعبير الشهير لأميل حبيبي، يجعلنا نعي بأن في أعماق مجتمعا العربي الإسلامي المتشيع بقيم الاستبداد والغارق في ممارساتها إلى الأذنين، قوى جبارة يمكن أن تدفع بـ"الإنسان الديمقراطي" إلى مركز الصدارة. هكذا ستجد عملية التأسيس في العائلة والمصنع والإدارة مخزونا هائلا من الأفكار والقيم وحتى السلوكيات السرية الرافضة للاستبداد وظلمه والمستعدة للدفاع عن أي نظام بديل يرجع الكرامة المسلوبة والاعتبار الذي صادره الاستبداد.

يرتكب العنصريون خطأ آخر هو تصورهم للثقافة كمعطى ثابت وموجود بمعزل عن التغييرات التي يشهدها المحيط. هذه التغييرات هي كما أسلفنا ترجمة صادقة لصراع القوى داخل المجتمع، لكنها بدورها قوى مستقلة عنها مثل المناخ الذي لا قبل لأحد التحكم فيه حتى ولو ساهم البشر في بعض آليات تغييره. وأصدق مثال على هذا التكنولوجيا وما تحدّته من تغييرات جذرية في مواقف وتصرفات البشر. فما من أحد توقّع أو خطّط التحكم في كلّ ترتيبات ظهور الكهرباء والمطباعة والطائرة والحاسوب وانترنت. اجدال اليوم أن الديمقراطية العالمية المتصاعدة هي إحدى نتائج ثورة الاتصالات والمعلومات حيث انتهى بمفعولها المونوبول الابدولوجي الذي هو حجر الزاوية في النظام الاستبدادي. هذا لا يعني أن الاستبداد لا ينجح في توظيف الثورة التكنولوجية لصالحه، كما يفعل باستعمال الكاميرا والحاسوب لإحكام المراقبة على الناس حتى في أرقى الديمقراطيات. لكن تداعيات الثورة التكنولوجية أضرتّ بعمق في ركائز ومقومات الاستبداد الرمزية منها والاجتماعية والسياسية، انظر إلى تعقيد المجتمع المعاصر وما يتطلب تسييره من مهارات موزعة بشكل كبير على مستويات مختلفة. هكذا ترى السلطة اليوم تتوزع بصفة متصاعدة بين أهل الإعلام وأهل العلم وأهل الاقتصاد وأهل الخبرة الفنية. هي لم تعد وقفا كما الأمر من قبل على رجال السلطة السياسية ومواليها. كل هذه المهارات توازنها سلطة وكل سلطة توازنها إرادة اعتبار. لا غرابة أن تنتشر قيم الحرية والمساواة لأنها مطلب وحاجة كلّ هذه القوى التي لا يمكن للمجتمعات البشرية المتصاعدة التعقيد تجاهل دورها وتأثيرها. ها قد هدمت ترتيبات الثورة التكنولوجية ركنا آخر من النظام الاستبدادي وهو مركزية وأحادية السلطة. إنها الحالة الجديدة التي وصفها عالم الاجتماع الأمريكي الكبير ألفين طوفلر عندما قال:

"لقد جعلت الثورة التكنولوجية من الديمقراطية ضرورة تقنية وليس فقط ضرورة أخلاقية".

وفي الختام نحن لسنا مطالبين بالاعتذار أو التبرير أو الإنكار لما تنضح به ثقافتنا العربية الإسلامية من قيم وأفكار وممارسات الاستبداد. لكن الثابت أننا تخلفنا كثيرا عن دخول المعركة التي تحدث داخل كل مجموعة بشرية لتنتصر داخلها قيم الحضارة على قيم الغريزة. وهذه معركة أصبحت اليوم التكنولوجيا الحديثة نصير هائم لنا فيها ( رغم محاولة الاستبداد تفويضها هو الآخر). السؤال الآن: ما هي قيم الحضارة هذه التي يجب زرعها عبر التربية والقذوة والمؤسسات وعلى امتداد السنوات والعقود لتكون الدعامات الحاملة لنظامنا السياسي المنشود؟

الحلقة المقبلة: قيم التأسيس

[www.moncefmarzouki.net](http://www.moncefmarzouki.net)